



الحوار زمن العولمة وتحدياتها

د. جمعة شيخة

أستاذ في جامعة تونس





تعددت الندوات والمؤتمرات خلال العقود الثلاثة الأخيرة في حوضي البحر الأبيض المتوسط جنوبه وشماله، وفي المشرق العربي حول حوار الحضارات وحوار الديانات، وكلها ترمي إلى تركيز قيم دينية، ومبادئ إنسانية، وديمقراطية سياسية، من أجل تعايش سلمي وتضامن بشري، وأمن عالمي.

ولا جدال فيما يمكن أن ينتج عن هذه الندوات من فوائد ومنافع لكل الناس باختلاف أجناسهم وتعدد أديانهم وتنوع ثقافتهم. لكن - مع الأسف - ضعف تأثير تلك القيم وكادت تلك المبادئ أن تضيع لأن الحوار في زمن العولمة الذي نعيشه، تغير جذرياً، فقد كان حوار قيم ومبادئ نسبياً فأصبح حوار مصالح ومكاسب كلياً، مبهرجا بقيم مزيفة لماعة ومطليا بمبادئ مصطنعة برّاقة سرعان ما تزول تطريتها بمجرد أن ينعكس عليها نور الحقيقة فتبدو في الواقع قبيحة مشوهة.

فباسم حرية الفكر والمقارنة بين الأديان، قام الخبر الأكبر فنعت الإسلام باللاعقلانية وبأنه دين العنف ودين السيّف المسلّط على الرّقاب معتمداً - مع الأسف - في هذا الحكم على مقولة لامبراطور بيزنطي حاقد وموتور من قوّة الإسلام وعظمته في عهده. وهو بذلك يخدم مصلحته الشخصية ومصلحة من أوصلوه إلى ذلك المنصب. ولو علمنا كيف وصل إليه؟ وما هي أهدافه المعلنّة والخفية؟ لما صدمت من كلامه عقولنا وقلوبنا.

وباسم حرية التعبير قامت صحافة الغرب بنشر صور مسيئة إلى الرسول ﷺ، وتعمدت تكرارها وذلك خدمة لمصالحها، فعند نشر كل صورة منها تباع نسخ إضافية بالملايين من تلك الجرائد. ولهذا مردود مادّي لا يستهان به. وقد تعمدت



بعض الجرائد والمجلات تكرار نشرها كلما دعتها الحاجة المادية إلى ذلك.

وباسم السلام العالمي عمد بعض ساسة الغرب إلى ربط العنف بالإسلام، ووجدوا في أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعلات لتبرير هذه التهمة. وهم على يقين أن من قام بتلك الفعلة الشنعاء لا يمثلون قيم الإسلام السمحة، والأدهى من ذلك وأمر سعي بعضهم إلى تلفيق أكاذيب لاتهام هذا البلد أو ذاك بامتلاك أسلحة دمار شامل أو السعي لاكتسابها فشنت عليها هجوما شرسا لتدميرها نفسيا واقتصاديا وحضاريا، وما السلام العالمي إلا شعار مزيف من أجل خدمة نهمهم للاستيلاء على ثروات الشعوب من الذهب الأسود، وللتزلف إلى كيان أصبحوا معتقدين اعتقادا جازما أن الحل والربط بيده في كل مراحل انتخاباتهم. لننظر في ما يقوله المترشحون إلى الحكم في بلدانهم باسم الديمقراطية: كلهم يساهمون بدرجات مختلفة لإرضاء المتغربين من بني صهيون لمزيد هضم حقوق المستضعفين من أبناء فلسطين، لا شيء إلا لأن مصلحتهم ومصلحة أحزابهم تقتضي ذلك للفوز في انتخاباتهم.

ولقد قام بعض مفكرهم بالتأكيد على أنه لا حوار بين الحضارات اليوم، وإنما هو صراع وصادم بينهما أولا وأخيرا: كان الصراع بين الشيوعية والرأسمالية منذ بداية القرن العشرين، وما أن سقط المعسكر الاشتراكي في نهايته حتى أوجدوا - من أجل مصلحتهم - عدوا جديدا فكان الإسلام دينا وحضارة، فكرا وقيما: ومصلحتهم مزدوجة أولا للسيطرة على خيرات البلاد، ثانيا حماية غرس خبيث وسطها ليستمر مرضها المسبب لضعفها وانشقاقها وتشرذمها: فالحوار حينئذ لم يعد حوار قيم ومبادئ وإنما هو حوار



مصالح ومكاسب. وما على أمة الإسلام إلا أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار في حوارها مع الأمم الأخرى شرقاً وغرباً. وخير ضمان للنجاح فيه هو هذه المنظمة العتيدة. " رابطة العالم الإسلامي " ففي رحابها يمكن أن نقوي عوامل وحدتنا الاقتصادية والتربوية والثقافية، وهي ممكنة وكثيرة، وننقص عوامل فرقنا فيها وهي قليلة ويسيرة. وخير سند لنا في حوارنا هو رعاية خادم الحرمين الشريفين لهذه البقاع المقدسة التي تتجه لها قلوب المسلمين يومياً بالدعاء والصلاة.

ومع هذا السند وذاك الضمان لا يمكن أن تنجح أمة الإسلام في هذا الحوار إلا بشرطين أساسيين: الأول إذا فهمت أنه حوار مصالح بالدرجة الأولى وإن كنا لا ننفي ما فيه من حوار مبادئ وقيم. وما ذلك إلا لأننا نعيش في عصر العولمة مع أناس أصبحت مصالحهم فوق مبادئهم، ومنفعتهم فوق قيمهم .
والثاني إذا وعت أسس العولمة وعيا تاما وحاولت أن تواجه تحدياتها بحكمة وعقل، بعيداً عن العواطف الجياشة وردود الفعل السريعة.

وضربة البداية في هذا الحوار هو تحديد بعض المصطلحات المثقلة بكثير من الإيحاءات التي أساءت إلينا ماضياً، وقد تسيء إلينا حاضراً ومستقبلاً، من ذلك مصطلح « العالم الإسلامي » : إن هذه التسمية هي تسمية استعمارية وضعها الغرب بعد استيلائه على أهم أجزاء أرض الإسلام في القرن الماضي. ويستحسن استعمال مصطلح الأمة الإسلامية لما فيه من إيحاء بمعنى الوحدة بين أجناسها وشعوبها وقبائلها، على الأقل في مجال العقيدة والثقافة دون أن يجمع بنا الخيال إلى وحدة سياسية.



هذه الأمة تمتدّ جغرافياً من أندونيسيا شرقاً إلى المغرب الأقصى غرباً، ومن أوزبكستان شمالاً إلى وسط إفريقيا جنوباً، دون أن ننسى الأقليات المسلمة التي تعيش في كافة أرجاء المعمورة. هذه الأمة يجمع بين أجناسها وشعوبها وحدة روحية تجسدها عبارة قدسية تُردّد في أرجاء المعمورة صباحاً ومساءً، ليلاً ونهاراً هي « لا إله إلاّ الله، محمد رسول الله » تنطلق من حناجر المؤذنين فيتردد صداها في أعماق نفوس المؤمنين بداية من أول شعاع للشمس يبرز إلى آخر نور منها يغيب.

وهي أمة تتميز بثراء حضاري متعدد الجوانب، في مجال اللغات والعلوم والآداب والفنون. فقد كان لها في الماضي، في إسلامها ما شجعها على احتضان الحضارات العريقة الصينية والهندية والمصرية واليونانية، فتسابق علماؤها للنهل منها ترجمة أولاً وتدبراً ثانياً ثم إبداعاً وإضافة ثالثاً، فأصبحت حضارة الإسلام بحقّ وريثة الحضارات القديمة في القرون الوسطى. ثمّ سعت أوروبا في بداية القرن ١٠ / ٤، وقد انبهرت بحضارة الأمة الإسلامية، إلى احتضانها عن طريق الترجمة. فقدّم المسلمون إلى الغرب من بوابات ثلاث، الشام وصقلية والأندلس، وفي طبق من ذهب، عصارة الفكر البشري منهجا وابتكارا، فبدأت نهضة أوروبا التي تسربت إلى كلّ أنحاء العالم، فساهم فيها بنو البشر جميعاً - ومنهم المسلمون - بكبار فلاسفتهم وأدبائهم وعظماء نوابغهم وعباقرتهم فوصلت الإنسانية إلى ما تنعم به اليوم من رقيّ حضاري لم تعرفه منذ آلاف السنين.

هذا دور الأمة الإسلامية في الماضي، أمّا اليوم وفي عصر العولمة فإنّ سمة هذه الأمة - والحقّ يقال - هو التفكك السياسي والتشرذم الاقتصادي



والتخلف الحضاري مما جعلها تنتمي في بعض أجزائها إلى الدول التي تفشى فيها الثالث المرعب : الجهل والفقر والمرض، بدخل فردي لا يتجاوز الدولار الواحد في اليوم. وعلى العكس من ذلك فهناك دول يفوق دخل الفرد فيها دخل الفرد في أغنى الدول الصناعية.

ونتيجة لهذا التفكك والتشردم والتفاوت تجرأ عليها الاستعمار فسلبها سيادتها وكرامتها ماضيا. ويريد أن يسلبها باسم العولمة اقتصادها وخيراتها حاضرا ومستقبلا. فما هي العولمة؟

العولمة: هي توجه يرمي إلى نظام اقتصادي جديد يجعل من العالم بأسره فضاء مفتوحا، تتم فيه المبادلات التجارية بكامل الحرية دون قيد أو شرط. وهذا التوجه تدعو إليه بحماس الدول الصناعية الكبرى المالكة للتكنولوجيا بيد، والماسكة بمفاتيح الإعلام بيد أخرى، وتخافها الدول الصغيرة سواء أكانت غنية أم فقيرة^(١). وهدف الدول الداعية إليه واضح هو ترويج بضاعتها الاستهلاكية في جميع أسواق العالم طلبا للربح أولا، وحفاظا على تفوقها ثانيا، وتثبيتا لسيطرتها ثالثا. ومن المحتم أنه مع ترويج البضائع المتنوعة سيتسرب نمط من العيش الواحد هو النمط الغربي، يفرضه المتفوق تكنولوجيا وإعلاميا وبالتالي اقتصاديا. إن وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة سواء للبشر أو المعلومة جعلت من الكون قرية صغيرة، فتغير الكثير من سلوكنا وأسلوب عيشنا. وانتقلت الإنسانية في نهاية القرن العشرين من مجتمع صناعي إلى مجتمع إعلامي. ومن هنا لا مفر لنا باعتبارنا أمة إسلامية من

(١) إن بلدا كالسويد، وهي ما هي ثراء واقتصاداً مزدهراً، تتوجس خيفة من العولمة. فلم لا تتخوف منه أوغندا في إفريقيا وبنجلاديش في آسيا؟



مواجهة تحديات العولمة في بداية هذه الألفية الثالثة.

إنّ المواجهة لا تعني أبداً الاحتماء والرفض، وإنما المقصود بها هو التّكيف العقلاني معها. إنّ العولمة في نظرنا كالتّراث فيها ما هو إيجابي يمكن الاستفادة منه، وفيها ما هو سلبي نحاول قدر المستطاع تجنب ضرره.

ومن سلبيّات العولمة خلخلة النظام الاقتصادي الداخلي للدولة، بل قد نرى فيها زعزعة لمفهوم الدولة نفسها إذ تصبح هذه الأخيرة مجرد مؤسسة إدارية في خدمة المؤسسة الاقتصادية. وقد تتحوّل في نهاية الأمر إلى أداة تنفيذ لما يقع الاتفاق عليه خارجها وخارج نطاق إرادتها وأحيانا مصالحها.

ومن سلبيّاتها أنّ النظام الرأسمالي مثلها يقوم على اقتصاد السوق، لكن اقتصاد السوق هذا له من يراقبه ويضبطه ويكبحه وهو القانون. أمّا مع العولمة فلا نجد قانونا ضابطا ولا ضميراً كابحاً، وإنّما حجة الأقوى أي قانون الغاب، وهذا من شأنه أن يجعل من الدّول الصّغيرة والدّول خارج التكتلات الاقتصادية الكبرى فريسة سهلة الالتهام.

وبغياب القانون في العولمة تبرز السلبية الثالثة والأكثر خطراً. فاقصاد السوق بحريّته وانعدام الكابح فيه أو ضعفه يسمح لقانون المافيا أن يطغى فتنتشر المخدرات والدّعارة، والتطرّف الديني والتّعصب العنصري، وبيع الأسلحة وتبييض الأموال الخ^(١).

إنّ العولمة تقلّل من عنصر المناعة في الدّول الصغيرة، فتصبح كجسم بدون حصانة ذاتية، مرتعاً للأمراض الاجتماعية وأخطرها البطالة وما يتبعها من أمية ومرض وفقر.

لقد شعر المنادون بالعولمة، والمتفقون معهم فيها، أنّ مواجهتها على انفراد

(١) خير مثال على ذلك جمهورية روسيا الاتحادية.



أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً، لذا عمدوا منذ العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي إلى الانضمام في تكتلات اقتصادية كبرى تحفظ مصالحها، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي. وهكذا أصبحت الدول من حيث الهيكلية العالمية الجديدة بعد سقوط جدار برلين أنواعاً، وتعبير رياضي معروف على أقسام: هناك دول من الوزن الثقيل (مجموعة الدول السبعة) وهناك دول من الوزن المتوسط كالصين وروسيا وبعض الدول التي تدور في فلك المجموعة الأولى، وهناك دول من الوزن الخفيف وهي الدول المجزأة التي تحاول بانفراد أن ترتبط بطريقة أو بأخرى بالمجموعة الأولى أو الثانية، وهناك دول من وزن الريشة وهي الدول المجزأة والمنكوبة تعيش في مهب الريح بما تعانيه من حروب أهلية وفوضى مستمرة.

ومن المضحكات المبكيات في نظام العولمة أن نجعل هؤلاء الملاكين في مختلف الأوزان يتنافسون فيما بينهم دون ما ضبط أو قيد. تصوّروا المهزلة لو تقابل بعض من هم من الوزن الثقيل مع من هم من الوزن الخفيف أو وزن الريشة. وفعلاً إن العولمة ستصبح مهزلة إذا لم يوجد حد أدنى من القواعد يتفق عليها لتأطير عمل السوق. ويُعهد لهذا التأطير إلى مؤسسات دولية^(١) تسهر على تطبيقه بأقرب ما يكون من العدل والإنصاف، وبأشد ما يمكن من الشفافية والمصادقية.

لقد حاولت بعض الدول من الأصناف السفلى أن تجد تعويضاً لضعفها في هذه المنافسة العالمية، وذلك بمحاولة انتمائها إلى مجموعات قوية^(٢).

(١) كالمنظمة العالمية للتجارة مثلاً.

(٢) خير مثال على ذلك محاولة بعض دول شرقي أوروبا من المعسكر الاشتراكي سابقاً، وتركيا الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي.



ورغم أن الأمة الإسلامية تنتمي أغلب دولها - إن لم نقل كلها - للصنفين الأخيرين من الدول الضعيفة، فإنها لم تحاول الاتحاد فيما بينها كما لم تحاول الانتماء إلى كتلة دولية^(١). إذاً ماهو الحل لتواجه الأمة الإسلامية تحديات العولمة؟

(١) ليس هناك حل جذري أو حلّ بين عشية وضحاها لنجعل ربح العولمة وراء سفينتنا لا أمامها. فالأمر متعلّق بأوضاعنا الداخليّة السياسيّة والمعرفيّة أولاً، وبعلاقتنا الخارجيّة فيما بيننا، وبيننا وبين غيرنا ثانياً.

فمن حيث الوضع الداخلي لا يمكن أن يكون لنا وزن في هذه المنافسة العالميّة إلا إذا تمّ إصلاح هذا الوضع داخل كل قطر وداخل كل دولة، وذلك بالسعي شيئاً فشيئاً إلى نظام ديمقراطي يقوم على احترام حرّية الفرد وإرادته وحقوق الإنسان - بصنفيها الماديّة والمعنويّة - وكرامته. فهذه الأجنحة يمكن للإنسان المسلم أن ينطلق مُحلّقاً في دنيا الخلق والإبداع فيجد المجتمع الذي ينتمي إليه مكانة بين المجتمعات العالميّة المتقدمة، ويكون قادراً على منافسة النجاح فيها للأفضل والأقوى والأنجح. ومع إيماننا بالديمقراطيّة منهجاً وهدفاً، فإنّ هذه لا يمكن بحال من الأحوال أن يتمّ إسقاطها إسقاطاً، وإنّما يجب أن ترسخ وتتجذّر تدريجياً. وعلى الغرب أن يفهم أنّنا في سعيينا إلى تطبيق بعض نظم الحكم فيه، لسنا على استعداد لأن نكون نسخةً منه، فلنا في تاريخنا وتراثنا وعقائدنا وتقاليدينا من الإيجابيات ما يجعلنا متميّزين عنه في فهم الحرّية والديمقراطيّة وتطبيقاتها.

(١) يمكن أن نعتبر باكستان ضمن مجموعة قويّة عسكريّاً هي مجموعة النّادي النووي. لكن لهذه الدولة من المشكلات الداخليّة والخارجيّة ما يجعل قنبلتها النووية غير مجدية للأمة الإسلامية الآن، على الأقل.



وفي نطاق إصلاح الوضع الداخلي يجب أن تقضي الدولة على البطء الإداري بمختلف أصنافه، لأنّ هذا البطء يؤدي إلى خسارة الوقت. والوقت والمال هما ركيزتان أساسيتان من ركائز العولمة واقتصاد السوق. إنّ خاسر المال قد يتداركه أما خاسر الوقت فهو خاسر له وللمال معا.

كما يجب على الدولة أن تخلق داخل مجتمعها ضربا من المصادقية والشفافية. فالانتقال من المراقبة الجمركية والمالية إلى تحرير السوق والخدمات يجب أن يتم تحت مراقبتها وحسب تراتيب مضبوطة حتى تكون المنافسة شريفة. كما يجب على الدولة الحذر من الانسياق - تحت تأثير اقتصاد السوق والعولمة - إلى الاهتمام بالقطاعين الصناعي والخدمات، وتهمل القطاع الزراعي لأنّه عنصر أساسي من عناصر التنمية والاستقرار الداخلي. فانحطاط روسيا اقتصاديا مرجعه إلى إهمال زراعتها، ونمو الصين اقتصاديا مرجعه إلى اهتمامها بها. وبالنسبة إلى الأمة الإسلامية، فإن بعض البلدان الإسلامية المتوفّر فيه المال يمكن أن تخصص كل مواردها أو الجزء الأكبر منها لتمويل وارداتها من الغذاء؟

ولا يمكن لهذه الأمة أن يكون لها وزن في زمن العولمة وتحدياتها إلا إذا وقع الاعتناء بالتربية: إنّ الديمقراطية والإصلاح الإداري وهيكله الاقتصاد لا يكون لها تأثير إلا إذا وقع الاهتمام بهذا الجانب، والتربية المطلوبة اليوم، باعتبارها أداة لمواجهة تحديات العولمة، لا تتمثل فقط في مقاعد الدراسة بمراحلها التقليدية الثلاث وإنّما المراد منها التعلّم المستمر الذي يمكن المرء من مواصلة استيعاب سيل المعلومات الجديدة التي تصلنا يوميا عبر شبكات الاتصال من مشارق الأرض ومغاربها. إنّ التربية اليوم هي حدّدها الإسلام منذ خمسة عشر



قرنا كما جاء في الأثر: «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد» إشارة إلى الأبعاد الزمانية «واطلبوا العلم ولو بالصين» إشارة إلى الأبعاد المكانية. وبهذه التربية المستديرة يمكن أن نستوعب المعارف الجديدة في مرحلة أولى، ونشارك في صنعها في مرحلة ثانية.

قد يرى بعضنا في هذا حلما صعب المنال، لكن إذا عرفنا بالإحصاء الدقيق الخبرة الإسلامية من العلماء والمبدعين الذين استطاع الغرب استقطابهم بجملة من المغريات، وبسبب تردّي الأوضاع ببلدانهم، تيقنا أنّ هذا الصرح الشامخ من الحضارة الإنسانية بمختلف مظاهر تطبيقاتها المادية ليست أمريكية وليست فرنسية أو إنجليزية، كما أنها ليست ألمانية ولا يابانية، إنما هي حضارة بشرية ساهمت فيها الأمم قديمها وحديثها صغيرها وكبيرها منذ اكتشاف الحرف للكتابة ومنذ اختراع الورق للتسجيل، ومنذ استنباط الصفر في الحساب، ومنذ وضع العجلة في التنقل، ومنذ صنع الآلة في الطباعة، وكان للمسلمين بمختلف أجناسهم ولغاتهم دورهم في بناء الصرح الحضاري للبشرية. كانت لهم يد في الماضي على الأقل، بضبطهم قواعد منهجية البحث العلمي، ولهم أياد اليوم بما يقومون به في مختبرات الغرب ومراكز بحوثه من إنجازات واختراعات.

لقد جعل الإسلام من كل علم نافع للأمة فرض كفاية عليها، فإذا لم يُقْم به بعضهم أثمت الأمة جمعاء. وبهذا المبدأ كانت مساهمتهم في الماضي، وبه يجب أن تكون مساهمتهم اليوم في ميادين المعرفة والعلم والتكنولوجيا. والتربية وسيلتهم الأولى في ذلك. لكن لا تربية ناجحة بدون وسط ثقافي ناجح. فكيف يجب أن تكون ثقافتنا لمواجهة تحديات العولمة ولتتجاوز معها بلغة المصلحة؟



إنّ الثقافة تشمل - زيادة على المعارف الفنيّة والأدبيّة والعلميّة - كلّ ما في الحياة البشريّة من معتقدات وعادات ، ومثل وقيم، ونظم وسلوك. وبهذا الاعتبار هي عنصر أساسي من عناصر التّمنية. ويرى أحد قادة المغرب العربي أنّ الخارطة الثقافية أصبحت في العالم اليوم صورة من الخارطة الاقتصادية والسياسيّة، وأصبح الإشعاع الثقافي في نظر بعضهم موصولاً على الدوام بالقوّة الاقتصادية والسياسيّة والمعرفيّة. كما أصبح العمل الثقافي كالأمن الغذائي والأمن الدّفاعي لا بقاء للأمة بدونهما، بل أصبحت الثقافة نفسها سلعةً تخضع للعرض والطلب والمنافسة.

وللأمة الإسلاميّة ثقافة متميّزة باعتبارها مندرجة في قيم رويّة وأخلاقيّة، إنسانيّة التوجّه والأبعاد، وضمن تراث ديني وأدبي وعلمي حفظ للبشريّة قديماً حضارتها ثمّ طوّره وقدمه لها في القرون الوسطى ليستمر تقدّمها الماديّ دون أن يكون كلّ ذلك مُخلّاً بتوازنها النّفسي.

والمسلمون مطالبون بالحفاظ على تراثهم باعتباره جزءاً من هويّتهم وشخصيّتهم، لكن دون سقوط في سنفونيّة التّمجيد المقيت والإطراء المملّ الذي لا يفيد، وإنّما بالنّظر في هذا التّراث لمحاولة فهمه ونقده وتمحيصه وتوظيف ما فيه من إيجابيات لتطوير الحاضر وضمان المستقبل، وتجنّب ما فيه من سلبيّات أضرت بهذه الأمة في ماضيها القريب والبعيد. كلّ ذلك حسب منهج عقلانيّ وفكر منفتح لا يتبجّع مغروراً بكبريائه أمام بعض الثقافات، ولا يتصاغر متقوقعا في عقد نقصه أمام بعضها الآخر.

إنّ تراثنا الإسلاميّ الديني والأدبي والعلمي فيه كثير من السلبيات ،



وعلينا أن نقنع بذلك أولاً ونصلح ما بأنفسنا من جرائمنا ثانياً. معيارنا في ذلك أن التراث الذي يجب أن نحافظ عليه هو التراث الذي يهدف إلى تصفية النفس من شروها وتهذيب الذوق من أدراجه وتسريح العقل من أغلاله. المحافظة على البيئة: إن تربية تصنع العقول وثقافة تغذي النفوس لجديرتان بوسط بيئي غير موبوء يحمي الأجسام من كل الشرور. وهنا جاء دور المحافظة على البيئة في مواجهة تحديات العولمة.

عديدة هي الآيات التي دعت إلى النظر والاعتبار في الكائنات والمخلوقات جميعاً من أرض وحيوان وماء، وبحر وجبال. والغاية من ذلك ليست فقط الوصول إلى الإيمان بقدرة الخالق عز وجل وحسن تنظيمه للكون (الحجر ١٩)، وإنما أيضاً للمحافظة على هذا النظام البديع بعدم إفساده ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص ٧٧)، ولأن الإفساد هو خسار وهلاك لكل الخلق (البقرة ٢٧). كما نهى الله عن الإسراف (الأنعام ١٤١) والتبذير (الإسراء ٢٦) ونهى رسول الله ﷺ عن الإسراف في استخدام الماء فقال: (لا تسرف ولو كنت على نهر جار).

إن العالم اليوم في أشد الحاجة إلى تربية مستقاة من هذا النبع الفياض حتى يحافظ على البيئة. ذلك أن أخطر ما يهدد البشرية جمعاء اليوم هو الاستغلال المسرف للموارد الطبيعية كتبذير الماء الذي جعل الله منه كل شيء حياً^(١)، وإتلاف الغابات بما فيها من نبات وخاصة الأشجار تلك التي عظمها الله في كتابه العزيز وجعل من ثمرة بعضها نوراً مثل نوره^(٢). ويمكن أن

(١) الأنبياء: ٣٠.

(٢) النور: ٣٥.



نُضيف إلى هذه المخاطر ما تنفثه الصناعات من تلوث، تهدد طبقة الأوزون، وما يُتلف من أديم الأرض الصالحة للزراعة.

إنّ العالم سيشهد بعد ١٠٠ سنة انتهاء الموارد غير القابلة للتجديد مثل النفط والغاز الطبيعي. ومن المُسرّ والمُؤسف معاً أنّ هذه الموارد يوجد قسم منها لا بأس به في الدول الإسلامية. فهل فكرنا في تعويضها من اليوم؟

(٢) هذا على النطاق الداخلي، أمّا على النطاق الخارجي فيجب أن نركّز على أمر هام جداً وهو الوقوف - بقلب مؤمن صبور وعقل مدبر فطن، ونفس مُحبة متسامحة - في وجه حملة مسعورة جديدة تهب من حين لآخر من الغرب، قيل متحضراً، على شكل برامج تلفزيونية ملغومة أو دراسات تاريخية مسعورة، أو مقالات صحفية مسمومة.

لقد جعل الغرب - مع الأسف الشديد - من الإسلام بعد سقوط الشيوعية الخطر الأكبر عليه. وحوّلت الصهيونية بمقدرتها الدعائية الحاقدة العداء للسامية إلى عداء للإسلام حتّى أصبحت المطالبة بحق الفلسطينيين في وطنهم كراهية لليهود. وزاد الطين بلة أنّ العالم اليوم أصبح في عهد العولمة قرية صغيرة بشبكة معلومات عالمية وبطرق سيّارة للاتصال بداية بالهاتف والأقمار الصناعية إلى الحاسوب والانترنت.

وهكذا انتقلت الإنسانية من مجتمع فلاح في القديم إلى مجتمع صناعي في عصر النهضة إلى مجتمع إعلامي اليوم. وكان للصورة الإعلامية من التأثير فينا (أي البشر) ما غير في سلوكياتنا وأسلوب حياتنا تغييراً جذرياً، خاصة وقد أصبحت الصورة الإعلامية تُخزن وتعاد كما يريد صانعها وكما يشاء مُتّجها.. وإذا بمفاهيم كالدولة، والأمة، والدين، والثقافة، والهوية،



والمقدس، والحقيقة التاريخية، والحرية، والمقاومة: كانت قيما ثابتة في الماضي، لكنها أصبحت تحدّد وتضبط من طرف القويّ - حسب مصالحه - لفرضها على الضّعيف. وليته حدّدها - ولو بقليل من الموضوعيّة - بمكيال واحد بين البشر ليتحقّق العدل، ولو نسبيا، بينهم. وإذا كان الأمر في السياسة الدوليّة المقامة على القطب الواحد لاحتاج إلى تقديم أمثلة على ذلك، فإنّ ما بثّته تلفزات الغرب من ربورتاجات يوميا ما يندى له الجبين خجلا. ومن واجبنا أمام هذه التصرفات اللاحضاريّة أن نقوم:

أ- بكشفها وفضحها في محاضراتنا وفي ندواتنا وفي برامج تلفزاتنا، وخير مثال على ذلك ما أورده الأستاذ محمّد الملي المديّر العام السّابق للمنظمة العربيّة للتربية والعلوم والثقافة في إحدى محاضراته من أنّ إحدى القنوات الفرنسيّة لما عجزت عن تأمين ربرتاج مصوّر عن الجزائر يتلاءم مع التعليق الذي أعدّته عن تصاعد نفوذ الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ استعملت صورة من الأرشيف عن الحرب الأهليّة في لبنان. وفي هذا كلّ العار على المشوّه للحقيقة خدمة لمآرب دينيّة.

ب- بالردّ عليها بعقل واع ونظرة فاحصة وحجّة دامغة مبرزين حقّدهم على الإسلام وجهلهم الشنيع بقيمه وقوانينه، وسوء نيّتهم فيما يروّجونه حوله من أباطيل. وهم بذلك لا يسخرون من الإسلام بقدر ما يسخرون من عقول سدّج تُصدّقهم. وهم لا يشوّهون الدّين الحنيف بقدر ما يشوّهون الأديان السّماويّة الثلاثة، وبيعضها يؤمنون. ونكتفي بمثال واحد على ذلك هو الردّ الموضوعي والعقلاني للدّكتور محمّد الطالبي في محاضرة له ألقاها على منبر اليونسكو في باريس وانطلق فيها من ربرتاج قامت به القناة الثّانية



الفرنسية في برنامجها المعروف « مبعوث خاص » . (Envoyé Spécial) وبثته يوم (٦ / ٥ / ١٩٩٩) في خضمّ حرب كوسوفو. قدّم هذا البرنامج شريطاً تلفزيونياً صور فيه معاناة المرأة المسلمة في باكستان. فهي امرأة تعذب وتقتل ويشوه وجهها بالنار بمجرد غير الزوج وبمجرد أن تتهم بالزنى، ولا يترك لها المجال للدفاع عن نفسها. وقدّم كل ذلك أنه من التشريع الإسلامي. وفي نفس الشريط نرى رجلاً مسلماً من كوسوفو يبحث عن أمّه في مخيم للاجئين يعتني بشؤونهم الصليب الأحمر الدولي والمنظمات الإنسانية الغربية.

بين الأستاذ الطالب أن الهدف من هذا البرنامج هو تقديم صورتين متناقضتين للإسلام والمسيحية. فالأول دين التوحش والعنف والثانية دين المحبة والتسامح. واختار هذا البرنامج استعارة الحرب في كوسوفو ليمرّر الرسالة العنصرية التالية: إنّ المسيحيين اليوغوسلاف لهم الحقّ وهم يتبعون عقيدة سمحة هي المسيحية أن يطهروا بلادهم من أناس يتبعون عقيدة متوحشة هي الإسلام تعامل المرأة مثل تلك المعاملة الفظيعة. لقد نسي هؤلاء أو تناسوا أن قيمتي الحب والتسامح لم تعرفهما الكنيسة في القرون الوسطى سلوكاً حضارياً تجاه الغير إلا عن طريق التراث العربي الإسلامي عندما نقل إليهم عبر بوابات ثلاث هي الشام وصقلية والأندلس.

ج- بالردّ عليها اعتماداً على ما قاله الموضوعيون من علمائهم وأدبائهم وعلمائهم. فلئن شوّه دانتني قديماً الرسول الأكرم - صلوات الله عليه وسلامه - ورماه حقداً في روايته «الكوميديا الإلهية» في الدرك الأسفل من النار مشقوق البطن، وأمامه علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - يبكي ويتنحب، ولئن سخرت منه - مجلاتهم وجرائدهم وتلفزاتهم وإذاعاتهم -



وقد سنّ لهم ذلك دانتى كتابة- بما رسموه وروّجوه من صور تدلّ على حقد ونقمة، فالمطلوب منّا أن ننظر في تراثهم قديماً وحديثاً ونأتيهم منه بالكثير من شهادات التعظيم والإكبار والإجلال لنبي الإسلام ﷺ فيكون هذا من باب "وشهد شاهد من أهلها"، لأنّ في تلك الشهادات ما يكشف تورّط الصّنف الأوّل منهم جهلاً وحماقة وسوء نيّة من أجل إثارة أحقاد تاريخيّة دفينّة، خدمة لمصالح ماديّة آنيّة خسيّسة.

والأمثلة على ذلك كثيرة من إنتاج كبار شعرائهم كلاميتين في كتابه «حياة محمّد» وفكتور هيفو في قصيدته «السّنة التاسعة للهجرة»، وكبار كتابهم كفلتار في كتابه «محمّد والتّعبّص»، وشاتو بريان في «من باريس إلى القدس». هذا في الأدب الفرنسي وأكيد أنّ له ما يشبهه في الآداب الأخرى. لم يبق في نهاية المطاف في هذا المجال الخارجي إلّا عامل واحد يضمن بحقّ للأمة الإسلاميّة قدرتها على مواجهة تحديات العولمة. وهذا العامل الأساسي نادى به بعض القادة. ولكنّ نداءهم لم يجد الأذان الصّاغية فخرسنا كثيراً من الوقت وكثيراً من الجهد. ولعلّ الحالة التي نحن عليها اليوم هي نتيجة للفشل في تحقيق هذا العامل فما هو؟ إنّ الوحدة بين دول هذه الأمّة. ولسنا نعني بها، ضرورة الوحدة السياسيّة، فهذه دونها خرط القتاد، وإنّما نقصد وحدة تربويّة، ولها في عقيدتنا الواحدة وتراثنا الإسلامي المشترك ما يدعمها ويجعل من نجاحها - ولو نسبياً - أمراً ممكناً.

وهذه الوحدة التربويّة تمهد إن آجلاً أو عاجلاً إلى وحدة اقتصاديّة. لقد حان الوقت للتفكير في سوق عربيّة إسلاميّة مشتركة. ولسنا من دعاة الطفرة. فهذه السّوق قد ننتهي إليها آخر المطاف، ونبدأ بإقامة أسواق جهويّة



(مجلس التعاون الخليجي نموذجاً) ثم إقليمية تتطور إلى سوق عربية مشتركة، فسوق عربية إفريقية مشتركة، ثم سوق عربية إسلامية مشتركة. إن الدول الإسلامية، باستثناء بعض المنظمات الثقافية^(١)، خالية من أي تنظيم وحدوي سياسي أو اقتصادي من شأنه أن يقف في هذا المجال أمام المارد الأمريكي أو المارد الأوروبي أو المارد الياباني. وهي في نفس الوقت تواجه مجموعة من التكتلات:

- تكتلات عسكرية كالحلف الأطلسي.
- تكتلات اقتصادية كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- تكتلات استثمارية كالمنظمة العالمية للتعاون وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- تكتلات بنكية كصندوق النقد الدولي الذي تديره سبعة بلدان . وهي تواجه في نفس الوقت مجموعة من البيروقراطيات سواء أكانت إدارية ، كالشركات المتعددة الجنسيات، أم مالية كالبنك العالمي، أم دولية كمجلس الأمن والأمم المتحدة.
- إن دول أوربا القوية تكنولوجياً في المعرفة، ودفاعياً في المجال النووي، واقتصادياً في المجال التنموي لم تجد مفراً من الاتحاد أمام اللوبي الأمريكي والكاميكاكاز الياباني، والتنين الصيني ، فكيف لا تضع الدول العربية والدول الإسلامية هذا المثال نموذجاً يحتذى ومنهجاً يتبع؟

(١) من هذه المنظمات يمكن أن نذكر الألكسو (تونس) والإسسكو (المغرب)، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (تركيا) ورابطة العالم الإسلامي (مكة).



الخاتمة :

- إنَّ العولة التي تواجهها الأمة الإسلامية يمكن أن تكون نقمة عليها:
- أ - لأنها قد تهتمش الأخلاق والأبعاد الإنسانية والاجتماعية، وتؤدي إلى تلوين المحيط وإفساد الأرض.
- ب- لأنها قد تؤدي إلى فشل خطط التنمية فتصبح المجتمعات وكراً لجراح كاسر هو البطالة بمخيلين قويين الدعارة والمخدرات.
- ح- وهي في نهاية المطاف، بجعلها المادة وسيلة وغاية قد تفقد الإنسانية (ومفردها الإنسان) توازنه النفسي المقام على المادة والروح.
- لذا نرى أنه يجب درء هذه الأخطار بعقيدة جريئة ترفع شعار : حيث تتحقق مصلحة الناس فثمة شرع الله وكلما زاد عدد المحرمات زاد تخلف المجتمع (فقهاء مجتهدون).
- رفضنا هذين المبدأ في الماضي فتخلفنا وآمنت بهما أوروبا فتقدمت. وخير مثال على ذلك أنه في الوقت الذي أمر فيه المنصور الموحد وهو في عز مجده العسكري بحرق كتب ابن رشد ونفيه إلى قرية أليسانة (قرب قرطبة) قرر فريدريك الثاني، رغم معارضة رجال الدين المسيحي، ترجمة كتب ابن رشد.
- د- بروح وحدوية ترفع شعار : الوحدة ليست رغبة وليست اختياراً عفويًا ، وإنما قضية وجود أو عدم . شعارنا يجب أن يكون التوحيد عقيدة والوحدة مسلماً ومنهجاً.



لقد قال الزعيم النجدي لو تركنغ للبيض الأمريكيان « إمّا أن نعيش سوياً
كإخوة وإلاّ فسوف نموت سوياً كأغبياء » ونقول اليوم نحن المسلمين « إمّا أن
نعيش سوياً لنكون أخوة متّحدين اقتصادياً وتربوياً وإنما أن نموت سوياً ضعافاً
مهمّشين ».

